جلاء القوات الإنجليزية عن مصر في مارس ١٨٠٣ م في ضوء وثيقة المعاهدة المبرمة بين إنجلترا والدولة العثمانية

د. أيمن أحمد محمود
مدرس التاريخ الحديث كلية التربية– جامعة السويس

مدخل :

اعتاد معظم المؤرخين والباحثين الذين كتبوا وأرخوا للحملة الفرنسية على مصر على تناول الوجود الإنجليزي في مصر في ضوء المعارك التي دارت رحاها بينهم وبين قوات الحملة الفرنسية في إطار الصراع الاستعماري على المنطقة، كما أشار هؤلاء الباحثون في دراستهم فقط إلى تاريخ جلاء القوات الإنجليزية دون تناول أسباب هذا الجلاء، وهل جاء هذا الجلاء نتيجة لمعاهدة ثنائية بين الطرفين أم لا ؟ وما هو موقف الدولة العثمانية من ذلك ؟

والحقيقة :أنه أثناء بحثي بسجلات محكمة الإسكندرية الشرعية عثرت على وثيقة مهمة للغاية قد تكشف لنا الغموض فيما يتعلق بجلاء القوات الإنجليزية عن مصر عام ١٨٠٣ م. وهذه الوثيقة هي عبارة عن معاهدة مبرمة بين القوات الانجليزية بقيادة الجنرال ستيورات ممثلا عن إنجلترا وخورشيد باشا ممثلا عن الدولة العثمانية، وهي مؤرخة بالعاشر من ذى القعدة عام ١٥١٧هـ ــ/ مارس ١٨٠٣هـ وهي عبارة عن نسختين إحداهما كتبت باللغة العربية و التي – ربما– كانت ترجمة للنسخة التي كتبت باللغة الإنجليزية، والأخرى قد كتبت باللغة التركية.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة في أن هذه المعاهدة لم يشر إليها أحد، حتى الجبرتي الذي كان معاصرا لتلك الفترة لم يشر إليها على الرغم من إشارته لتاريخ جلاء القوات الإنجليزية، كما أننا أطلعنا عل المجلد الثاني للمعاهدات التي أبرمت بين الدولة العثمانية والدول الأوربية والمطبوع في باريس ١٩٠٠م، والذي يتضمن المعاهدات المبرمة بين الطرفين بين أعوام ١٧٨٩-١٨٥٦ م، لم نجد لهذه المعاهدة ثمة إشارة واحدة ، ولا ذكرا أو أثرا لها، ويبدو أن المعاهدة قد تم التكتيم عليها، وربما كان الدافع وراء ذلك سببين هما : أولا – الدولة العثمانية– ربما– رأت في الشروط الخمسة لهذه المعاهدة إجحافا لها من الجانب الإنجليزي وتعديا على سيادتها، لذا جاءت النسخة التركية من المعاهدة ناقصة لبعض الشروط الواردة في النسخة العربية من وثيقة المعاهدة . ثانيا: من المرجح أيضا أن هذه المعاهدة قد أبرمت سرا بين الطرفين، لذا لم ترد أية إشارة عنها في كتابات الجبرتي أو في كتب المعاهدات إلى تحدثنا عنها سابقا .

وترتكز هذه الدراسة على تناول موضوع جلاء القوات :الإنجليزية عن مصر في مارس عام ١٨٠٣ م، في ضوء وثيقة المعاهد، من خلال محورين : يهتم الأول بتحليل السياق التاريخي المحيط بنص الوثيقة، المتمثل في إلقاء الضوء

عل بداية الوجود الإنجليزي في مصر في إطار الصراع الاستعماري مع فرنسا بعد مجيء الحملة الفرنسية وموقف الإنجليز من حالة الفرض السياسية التي سادت مصر بعد رحيل الفرنسيين عنها، بينما يتناول المحور الثاني بالدراسة أهم البنود التي تتضمنها وثيقة المعاهدة ونتائجها .

وفي الإطار نفسه تأتي إشكالية الموضوع عما إذا كانت هذه المعاهدة جاءت كنتيجة للاتفاق الودي المبرم بين إنجلترا والدولة العثمانية عام ١٧٩٩ م ، أم أن هذه المعاهدة جاءت نتيجة لضغوط فرنسية لإجبار إنجلترا على الجلاء عن مصر_ ؟

وهل كانت هذه المعاهدة بما تتضمنه من شروط تصب في مصلحة إنجلترا وبالتالي تعتبر تمهيدا لتدخل إنجليزي آخر ؟ وهل التزمت الدولة العثمانية بكل ما جاء بالمعاهدة من شروط؟

أولا - السياق التاريخي لوثيقة المعاهدة :

الحقيقة أننا لا نستطيع دراسة نص وثيقة المعاهدة ومضمونها وما ترتب عليها بعد ذلك إلا بعد تناول السياق التاريخي المحيط بنصها، ومن ثم إمكانية فهم الدوافع الحقيقية لمثل هذا النوع من المعاهدات ؛ حيث إن المعاهدات والمهادنات لا تأتى عفوا ولا بدون مقدمات وأسباب بل لابد لها من دوافع تدفع إليها، وبواعث تحمل عليها، ومن هذه البواعث ما يكون ضرورة لا مفر منها وظرفا طارئا لا محيد عنه ولا حيلة في رده، تلك الدوافع والبواعث التي نعرض لها فيما يلي:

الفرنسيون والانجليز في مصر "صراع المصالح" :

في الواقع كانت الحملة الفرنسية على مصر مبررا مشروعا للوجود الإنجليزي في مصر في إطار الصراع الاستعماري على الشرق، ونظرا لأن إنجلترا كانت تمارس سيادة فعلية على البحر المتوسط، وفي الوقت نفسه استطاعت أن تبسط نفوذها على نقاط ارتكاز في البحر الأحمر لتراقب من خلالها الطرق إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية[١]الأمر الذي رأت إنجلترا من خلاله أن الوجود الفرنسي يمثل لها خطورة على كل تلك المصالح التي تخصها في الشرق، وبالتالي رأت أنها إذا استطاعت إفشال المشروع الفرنسي في الشرق – والذي لابد منه من وجهة النظر الإنجليزية–فسوف تستمر سيطرتها الفعلية على البحرين المتوسط والأحمر، لذا استطاعت القوات الإنجليزية بقيادة رالف إير كرومي النزول إلى شاطئ أبوقير في الثامن من مارس عام ١٨٠١م» حيث اشتبكوا _ الفرنسيين بقايدة الجنرال فريان، وقد أسفرت المعركة عن تقهقر القوات الإنجليزية بعد خسارتهم ٤٠٠٠ قتيل وجريح مقابل ٦٥٠ جريحا من القوات الفرنسية[٢].

ولأن إنجلترا كانت تطمع في أن تبسط نفوذها على مصر باعتبارها منطقة محورية بين مصالحها في البحرين المتوسط والأحمر فقد استطاعت أن تعيد الكرة مرة أخرى، فعاود الجيش الإنجليزي الهجوم مرة أخرى، لكن في هذه

(١)أحمد زكريا وآخرون: محمد على وعصره، دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥م،ص١٥.

(٢)عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظم الحكم في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة ،ج١، ٢٠٠٠م،ص ٢٣٠.

المرة بقيادة الجنرال هتشنون الذي استطاع أن يحتل بقوا ته – التي بلغ عددها ٦٠٠٠ مقاتل – الإسكندرية ورشيد ودمنهور[١] والتي كان ينتمي معظمها إلى إحدى الكتائب الإنجليزية القادمة من الهند، حيث استطاعت هذه الكتيبة أن تقيم معسكرا لها في الجيرة أمام القاهرة، وبذلك استطاعت من خلال تمركز ها في هذه المنطقة السيطرة على كافة الأمور[٢]. هذا بمجرد رحيل الحملة الفرنسية .

تحالف إنجليزي–عثماني " نحو مصالح مشتركة" :

لقد أثرت الحملة الفرنسية على مصر في.تغيير طبيعة العلاقات القائمة بين بريطانيا والدولة العثمانية، حيث كانت هذه العلاقات قبل الحملة الفرنسية على مصر في مجملها علاقات تجارية بحتة، وبالتالي كانت سياسة إنجلترا نحو الدولة العثمانية تتجدد بالمصالح التجارية في أنحاء الدولة العثمانية، لكن بعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر أخذت هذه العلاقات بعدا سياسيا آخر نحو مركز الصدارة، بعد إن قامت وزارة الخارجية البريطانية بتعيين السفير البريطاني في القسطنطينية بدلا من شركة اللفانت التي كانت تقوم بهذه المهمة[٣].

وفي ٥ يناير ١٧٩٩ م استطاعت إنجلترا عقد معاهدة أمبرمت بينها وبين الدولة العثمانية، تلك المعاهدة التي اعتبرتها الدولة العثمانية بمثابة اتفاقية تحالف مشترك لطرد الفرنسيين من مصر، إلا أن إنجلترا لها أطماع أخرى، لذا كانت هذه المعاهدة من وجهة النظر الإنجليزية نوعا من إخفاء الصيغة الرسمية على احتلالها لمصر .

فمن الناحية الشكلية التزمت إنجلترا بما جاء في المعاهدة فيما يتعلق بحماية وسلامة أملاك الدولة العثمانية[٤] لذا عملت على إرضاء الباب العالي بشتى السبل وذلك عندما قام ،سميث بهمة عالية في نجده عكا والقضاء على ما استطاع القضاء عليه من السفن الفرنسية، لذا خلع السردار الأكرم خلعه سموريه ثمينة لسميث واهداه جوادا وصندوقا من الجواهر، وزار سميث القدس، كما كان وسيطا،بين العثمانيين والفرنسيين بشأن جلاء القوات الفرنسية عن مصر[٥].

أما من الناحية الفعلية استطاع اللورد إلجين سفير إنجلترا المفوض في الأستانة من إضافة شرط ملحق بالاتفاقية السابقة ذكرها هو " أن القوات الإنجليزية لا ترحل عن مصر– إلا بعد استتاب الأمن" [٦]إذن فالحكومة الإنجليزية لم

---

(١)لويس جرجى، يوميات من التاريخ المصرى الحديث (١٧٧٥– ١٩٥٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، عدد ١٢٠، ١٩٩٨،ص ٦٤.

(٢) أنجلو ساماركو، مصر في عصر الفوضى (يوليو ١٨٠١– يوليو١٨٠٤)مراجعة تاريخية وتحقيق، جمال زكريا قاسم، تصدير محمد صابر عرب، دار الكتب والوثائق القومية٢٠٠٦م،ص ١٥١.

(٣)عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (١٥١٦–١٩٢٢م) دار النهضة العربية،١٩٨٥م،ص ٢٣٩.

(٤)عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية، المرجع السابق،ج١،ص ٢٠.

(٥)عزت حسن أفندي، الحملة الفرنسية في ضوء مخطوط عثماني، دراسة وترجمه جمال سعيد عبد الغني، الهينة المصرية العامة للكتاب، دراسة وترجمة جمال سعيد عبد الغنى، الهيئة المصرية العامة للكتاب. سلسلة تاريخ المصريين، عدد ١٣٤، ١٩٩٩، ص ص ٢٦٩– ٢٧٠.

(٦)عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ج١، ص ٢٠.

تضع هذا الشرط عبثا، بل كان هذا الشرط يحوي في مضمونة نية إنجليزية ورغبة مبيتتين لاستمرار وجودها في مصرحتى بعد خروج الحملة الفرنسية، وهذا ما حدث بالفعل بعد خروج الحملة الفرنسية.

فوضى سياسية ودهاء بريطاني :

لقد كان من المفترض أن رحيل الحملة الفرنسية عن مصر سوف يعيد إليها حالة الاستقرار لكن حدث العكس، فقد عمت الفوضى في مصر وأصبح على مسرح الأحداث ثلاث قوى متحاربة ومتصارعة على السلطة، وعلى من سيسيطر على زمام الأمور هم المماليك ، والأتراك بالإضافة إلى الإنجليز، وبالتالي انحنت وسقطت مواثيق الإتحاد التي كانت تربط بين الإنجليز والأتراك والمماليك[١]ونشب بينهم الخلاف بعد أن كانوا متحالفين من أجل العدو المشترك "الفرنسيين"، حيث اختلفوا فيما بينهم على تقسيم غنائم الانتصار . فكان موقف المماليك ضعيفا نسبيا بالمقارنة مع الطرفين الآخرين بسبب قلة عددهم، نتيجة المعارك التي خاضوها مع الفرنسيين، وكانوا يطمعون بدور هم في استعادة البلاد بعد خروج الفرنسيين[٢].

وبالنسبة للأتراك؛ فقد تطلع السلطان العثماني إلى إعادة زمام الأمور في مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية مرة أخرى، لذلك استقر عزمها على محاربة المماليك والقضاء عليهم، حتى لا ينازعوا الأتراك السلطة في مصر، ومن ثم صدرت الأوامر من الباب العالي للصدر الأعظم يوسف باشا ضيا بالقضاء نهائيا على بقية المماليك، حتى لا يكن لهم وجود في مصر، لذا كانت القوات العثمانية تتألف من جيش كان قوامة ١٣٦ألف جندي، كانوا مرابطين في القاهرة و الصعيد وأبو قير[٣].

وكانت القوات الإنجليزية هي الطرف الثالث في القوى المتصارعة، التي شكلت نوعا من أنوع الفوضى السياسية غير المحدودة، ولأن إنجلترا كانت ترمي إلى استمرار وجودها بناء على الشرط الإضافي الذي تم إضافته لمعاهدة التحالف المبرمة مع الدولة العثمانية، والذي يسمح لها بالبقاء في مصر بعد خروج الحملة الفرنسية، تعامل الإنجليز مع أزمة الصراع بين الأتراك والأمراء المماليك بدهاء وذكاء شديدين، حتى لا تتزرع فرنسا بالصراع بين العثمانيين والمماليك، وتعيد الكرة مرة أخرى بحجة القضاء على هذا الصراع، لذا أبدى الجنرال هتشنون قائد القوات الإنجليزية رغبته في تأييد المماليك وعودتهم للحكم؛ لأنه رأى أنه من السهل المناورة معهم بدلا من الوالي الذي أرسله الباب العالي بأوامر تحض على سيطرة العثمانيين على زمام الأمور في مصر[٤] هذا من ناحية، ولأن الإنجليز تعهدوا للدولة العثمانية من خلال معاهدة ١٧٩٩م، بضرورة جلاء القوات الإنجليزية فور رحيل الفرنسيين[٥] وبالتالي هم على يقين بأن تركيا لم توافق على استمرار وجودهم في مصر من ناحية أخرى .

---

(١) رينية قطاوى، جوروج قطاوى، محمد على وأوربا، ترجمة الفريد يلوز، تصدير على بركات، دار الكتب والوثائق القومية،٢٠٠٨م،ص٤١ .

(٢)جى فارجيت، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المركز القومي للترجمة ،عدد ٢/٤٩٢، ج٢، ٢٠٠٨،ص ٣١

(٣) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية ، المر جع السابق،ج١،ص ٢٢٩.

(٤)جى فارجيت، محمد على مؤسس مصر الحديثة، ترجمة محمد رفعت عواد، المرجع السابق ص ٣١

(٥)نفسه، المرجع السابق ص 31

واللافت للنظر أنه عندما استخدم قبطان باشا إحدى الحيل وأوقع بالأمراء المماليك، وقتل بعضهم وسجن البعض الأخر الأمر الذي أثار سخط الجنرال الإنجليزي هتشنون الذي هدد قبطان باشا، حتى أطلق صراح المماليك[١].

ويتضح لنا من خطاب القائد الإنجليزي الجديد اللورد كافان Cavan الذي أعلن فيه أن السفير الإنجليزي بالقسطنطينية اللورد ألجين سيأتي للقاهرة لفض الصراع القائم بين العثمانيين والمماليك لكن نيابة عنه وصل سكرتيرة ستراتون Straton في يناير ١٨٠٢م الذي انتقل على الفور إلى القاهرة برفقة الجنرال كافان، وبعد المناقشة اتضح أن هناك تناقضا بين الوعود التي قدمها القادة الإنجليز للمماليك وصرح ستراتون للأمراء المماليك بان الحكومة الإنجليزية لا تنوى التدخل مطلقا في النظام الجديد الذي سيضعه الباب العالي لكنها تضمن لهم خروجهم من مصر ـــ بأموالهم وأمتعتهم[٢].

والجدير بالذكر أن الإنجليز قد استطاعوا بدهائهم أن يتخلصوا من وعودهم للأمراء المماليك، لتأكدهم من ضعف المماليك ، وبالتالي يظهروا أمام الباب العالي.بأن وجودهم في مصر مرتبط بسلامة المصالح العثمانية، ودعوة مصر إلى حظيرة الدولة العثمانية .

ويبدو أن السلطان العثماني أراد أن يستأنف المبادرة مرة أخرى، وذلك عندما عين خسرو باشا واليا على مصر ـــ في ٨ فبراير ١٨٠٢ م، لكن كان الإنجليز على يقظة دائمة لما يحدث على الساحة السياسة في مصر آنذاك[٣]

لذا قاموا بمحاولات أخرى للوساطة، وذلك لحل المشكلة المصرية، عندما تم تكليف الجنرال ستيوران Strauart بأن يحل عل اللورد كافان Cavan في قيادة الجيش الانجليزي في مصر في يوليو ١٨٠٢ م مرورا بالقسطنطينية طالبا بعض الامتيازات للمماليك، إلا أن طلبه رفض بشكل دبلوماسي من الباب العالي[٤].

وفي نهاية المطاف توجه ستيورات إلى خسرو باشا وأبلغه بأنه لا يستطيع فعل شئ يتعارض منع أوامر الباب العالي هذا من الناحية الشكلية، ولدهاء الإنجليز كانوا من الناحية الفعلية يحاولون استرضاء الباب العالي وخسروا باشا لاستمرار وجودهم في مصر، وقد استمر الوضع كما هو حتى ١٠ سبتمبر ١٨٠٢.

صلح أميان : "إلحاح فرنسي بالجلاء وتشبث إنجليزي بالبقاء"

لقد نجم عن ضعف المماليك، أن أصبح الصراع بين طرفين هما العثمانيين والإنجليز، ومازالت المشاحنات والمنازعات قائمة على قدم وساق بين الطرفين، ولأن نابليون بونابرت لم ينس إن اتفاقية عام ١٧٩٩ م، بين إنجلترا

(١)أنجلو ساماركو، مصر في عصر الفوضى، المرجع السابق، ص ٤٣ .

(٢)نفسه، المرجع السابق ، ص ص ٤٣-٤٤.

(٣)جى ناجيت،محمد على مؤسس مصر الحديثة، المرجع السابق ، ص ٤٥.

(٤)انجلي ساماركو، المرجع السابق، ص ٤٥ .

والدولة العثمانية كان ينص أحد شروطها على ضرورة جلاء القوات الإنجليزية عن مصر بمجرد جلاء القوات الفرنسية عنها، ولم يتوانى بونابرت عن تذكير الباب العالي بهذا الشرط(١).

بعد أن استطاع نابليون بونابرت هزيمة النمسا لم يجد أمامه على مسرح الأحداث سوى بريطانيا، وبحنكته وذكائه السياسي رأى أن الظروف غير مؤاتية للقضاء على تفوق بريطانيا البحري، فبدأ على الفور بخوض المفاوضات مع الحكومة البريطانية، ونجحت المفاوضات ،واستطاع نابليون أن يخرج منها بعقد صلح إميان Amien في ٢٧ مارس ١٨٠٢ م(٢)الذي إمبرم بين كل من إنجلترا وفرنسا وأسبانيا. والذي بمقتضاه تتخلى إنجلترا عن كل ما كسبته من فرنسا وحلفائها، كما نصت المعاهدة أيضا على أن يرحل الإنجليز عن مصر (٣) وإعادة مصر إلى حظيرة السلطان العثماني .

وتجدر الإشارة إلى انه على الرغم من أن شروط صلح إميان نصت على أن ترحل القوات الإنجليزية عن مصر إلا أنهم اخذوا يماطلون في مسألة الجلاء، بتعاونهم مع المماليك تارة، وإظهارهم الموقف الحيادي تجاه الباشا العثماني تارة أخرى، لذا لم يجد نابليون بدا من إرسال أحد قواده العسكريين، هو الكولونيل سباستيان Sebastiani إلى مصر ليتعرف على نوايا الإنجليز في مصر" الجلاء أم البقاء" وبالفعل وصل إلى الإسكندرية في بداية أكتوبر عام ١٨٠٢ م(٤)، والتقى من العلماء مثل الشيخ المسيرى والشيخ الفيومي والشيخ الشرقاوي، كما قابل أيضا خسرو باشا والي مصر-(٥)، وفي يوم وصوله قام بزيارة الجنرال ستيورات، وطلب منه الجلاء عن مصر، وفقا لصلح إميان، لكن الجنرال ستيورات تشبث بالبقاء في مصر، معللا ذلك بأنه لم تصله بعد أية تعليمات من حكومته(٦).

وفي واقع الأمر لم يجد سبستيانى استجابة قط من الجنرال الإنجليزي ستيورات، لذا في ٢٦ أكتوبر قام بزيارة باشا مصر، وكان يرمي من وراء زيارته إلى مطلبين : أولهما : أن يطالب الباشا الإنجليز بالجلاء عن مصر . وثانيهما: العمل على إعادة الاستقرار للتجارة الفرنسية وهذا ما يتطلب التصالح مع البكوات المماليك(٧)وبعد عودة سبستيانى إلى فرنسا قدم تقريره إلى نابليون، مشيرا فيه إلى أن الإنجليز يتشبثون باستمرار وجودهم في مصر، وبالتالي ضرورة الضغط عليهم حتى يتم جلاءهم عن مصر(٨).

---

(١)جى فارجيت، المرجع السابق،ص٣١ .

-محمد كماك الدسوقي، .تاريخ أوربا الحديث ١٨٠٠-١٩١٨، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة،١٩٨٣،ص ص ٢٧-٢٨ .

(٢)محمد كمال الدسوقي، المرجع السابق، ص ٢٨ .

(٣)أحمد زكريا الشلق وآخرون، المرجع السابق،ص ٢١ .

(٤)نفسه، المرجع السابق. ص ٢١.

(٥) محمد جلال يحي، مصر الحديثة، المرجع السابق،ج١،ص٥٧٧.

(٦)انجلو ساماركو، مصر في عصر الفوضى، المرجع السابق، ص ٤٥.

(٧)انجلو ساماركو، مصر في عصر الفوضى، المرجع السابق، ص ٤٦.

(٨)جلال يحي، المرجع السابق، ص ٥٧٧.

واستمر الانجليز في تشبثهم بوجودهم في مصر، ويبدو أن فشل محاولات الجنرال الانجليزي ستيورات في تسوية مشكلة المماليك مع الدولة العثمانية والتي كان آخرها مباحثات القسطنطينية التي دارت في ديسمبر ١٨٠٣م[١]، ومع الإلحاح الفرنسي بضرورة جلاء القوات العثمانية عن مصر بعد استخدام نابليون صلح إميان وتقرير سبستيانى للضغط على الحكومة البريطانية، حتى أذعنت له وتم جلاء القوات البريطانية عن مصر بعد إبرام معاهدة مع الدولة العثمانية في مدينة الإسكندرية والتي تضمنت شروط متفق عليها بين الطرفين وهذا ما سنتناوله فيما يلي:

ثانيا : معاهدة الجلاء : "النص والشروط "

والحال يتعين على القوات الانجليزية الجلاء عن مصر بناء على وثيقة المعاهدة المبرمة بينها وبين الدولة العثمانية، التي تتضمن عادة شروط ء وهى كالتالي :

الشرط الأول :

يتعلق الشرط الأول بالضرائب التي يتم تحصليها لصالح الخزينة الإرسالية العثمانية، ولذا طلب ستيورات أن تتغاضي الدولة العثمانية عن تحصيلها من السكان ابتداء من عام ١٧٩٨ م عندما جاءت الحملة الفرنسية إلي ١٨٠٣ م حتى جاءت القوات الإنجليزية عن مصر، وهذا الشرط كان من الواضح أن الدولة العثمانية قد تحفظت عليه إذ يتضح ذلك من عدم وروده في النسخة التركية للمعاهدة كما يتضح أيضا أن الدولة العثمانية لم تقوم بتنفيذه ويتضح ذلك مما أورده الجبرتى بأن بعد رحيل الفرنسسين عن مصر طالبت الدولة العثمانية بتحصيل ضريبة الجزية من أهل الذمة بأثر رجعى .

الشرط الثاني :

وفي هذا الشرط يتضح لنا أن الجنرال ستيورات لم ينسى ما تعاونوا مع القوات الإنجليزية حيث أشترط أن تكفل لهم الدولة العثمانية الأمن والحماية في جميع أمورهم وتعلقاتم وربما كان يقصد بهم الأمراء المماليك وبعض من تعاونوا معهم من السكان.

الشرط الثالث :

أن حارة الافرنج "الأجانب" وخاصة المقيمون بالإسكندرية أن يكون لهم امتيازات خاصة وأن يعاملوا معاملة خاصة و خصوصا عند تحصيل العوايد المطبقة في بلاد الشرق .

الشرط الرابع :

أن يسمح للأجانب ومن يعمل لديهم بالحرية في المشي والتحرك في داخل البلد وخارجها في أي وقت سواء في الليل أو النهار، وهم ممتطيون خيلهم أو على أقدامهم سواء كان ذلك للعمل أو التنزة .

الشرط الخامس :

أن تسامح الدولة العثمانية كل من تعاونوا مع الفرنسيين أو المماليك وكان المبرر في ذلك أن لديهم العذر في ذلك، ولذا فعلى الدولة العثمانية عدم التعدي عليهم في شئ أو بأي وجه من الوجوه.

واختتمت المعاهدة بأن موافقة الدولة العثمانية على الشروط السابقة الذكر أنما ينبع من المحبة بين العثمانيين

(١)انجلو ساماركو، مصر في عصر الفوضى، المرجع السابق، ص ٤٧.

والإنجليز، وأن حضور الجنرال ستيورات إنما ينبع من أن هذا الاتفاق إنما هو في الأصل أن تكون المحبة متصلة بين الجانبين .

خاتمة الدراسة :

يتضح لنا من العرض السابق انه على الرغم من الضغوط الأوربية على انجلترا من أجل رحيل قواتها من مصر؛ إلا أن انجلترا لم توافق على رحيل قواتها دون تحقيق مكاسب لها تلك المكاسب التي جاءت بنص المعاهدة وفي طيات شروطها، مع تحقيق مكاسب أخرى محدودة للوجود الفرنسي في مصر في نفس الوقت . اما فيما يتعلق بنص الشروط الواردة في المعاهدة نلاحظ أن الشرط الأول الذي يتعلق بطلب ستيورات بأن تتغاضى الدولة العثمانية عن تحصيل الضرائب من السكان ابتداء من عام ١٧٩٨ م عندما جاءت الحملة الفرنسية إلى ١٨٠٣ م حتى جاءت القوات الإنجليزية ،يتضح لنا من عدم وروده في النسخة التركية أن الدولة العثمانية كان لديها تحفظ على هذا الشرط باعتباره تدخل صريح في إدارة الدولة العثمانية للواليات الواقعة تحت حكمها.

ملاحق البحث

ملحق رقم(١)

نشر النسخة العربية لوثيقة المعاهدة:

١. من طرف حضرة عالي المقام كلي الاعتبار حضرة أمير الامرا العظام الأمير .
٢. سطوراة جنرال العام وقايد جيوش الدولة الإنجليزية بالأقطار المصرية .
٣. أن حضرة الجلالة العليا ملك كامل الأقطار الإنكليزية العظيمة بسطوتة .
٤. القوية وقوة جيوشه وعظيم فرسانه وسويتا مع الملك المعظم سلطان المملكة .
٥. العثمانية قد خلص الأقطار المصرية من أيادي الذين كانوا تملكوها .
٦. نظرا لوعدته وبموجب الشروط المرسلة إلى جيوشه القوية والان بالرجوع .
٧. إلى مملكتهم وبالتالي يردوا هذا الإقليم إلى حكم الباب العالي ملكها الحقيقي.
٨. الذين بقوتهم خلصوها ان حضر سعادة الجنرال العام الأمير سطورات .
٩. المذكور لم يعد يقوى ولا يفارق مدينة الإسكندرية وغير محلات الذي
١٠. ١الآن عساكر الانكليز مقيمين فيها من غير أنه يبني إلى سكان الإسكندرية .
١١. كل فرجة و سرورة نظرا إلى المحبة الذي ظهرت فيهم .
١٢. نحو جيوش المملكة الإنجليزية وأيضا تواضعهم في كل أمر وترتيب ونظام .
١٣. وضعه في الإسكندرية ويوعدهم أيضا أن كل شوقه يبنى إلى كل شخص ابن بلد.
١٤. أو افرنجى وخلافة لفعله لهم كل ما يقدر عليه من الخير في حقهم فلاجل .
١٥. ذلك قد تملك من الدولة العليا هذه الاتفاقات الآتي ذكر ها بموجب الشروط .
١٦. الشرط الأول
١٧. أولا أن الدولة العثمانية تترك قبض ومخير عوايد تكون سماح من
١٨. حين حضور الفرنساوية إلى تاريخ الآن .

١٩. شرط ثاني
٢٠. أن كامل الأشخاص الذين هم متعلقين في خدمة الدولة الانكليزية تكون
٢١. لهم الأمانة والحماية في جميع الامور.
٢٢. شرط ثالث
٢٣. أن حارة الفرنج الذين مقيمين بالإسكندرية كامل محلاته ومساكنهم .
٢٤. يكونوا لهم مخصوصين تبع عوايد بلاد الشرق وغير بلاد الذي.
٢٥. في حكم الدولة العالية .
٢٦. شرط رابع
٢٧. أن الأفرنج وكامل الذين متعلقين بخدمتهم يقدروا ليمشوا في أطراف البلد
٢٨. وداخل البلد في الخلا في أي وقت كان وفي أي ساعة أن كان ليلا أو نهار.
٢٩. راكبين خيل أو ماشيين ان كان إلى شغل ام تنزه أم بحسبما
٣٠. شرط خامس
٣١. أن كامل الذين مالوا إلى حكم الفرنساوية أو حكم المماليك
٣٢. كونوا مسامحين لسبب أنهم في ذلك معذورين ولم أحدا
٣٣. يقدر يسئلهم ولا يتعدا عليهم في كل الأشياء وبأي وجه
٣٤. شرعي
٣٥. أن رضا الدولة العلية على الشروط المتقدمين هي خير المكافأة .
٣٦. لزود محبتهم مع بعض وحضر الجنرال سطورات المذكور
٣٧. بكل شوقه متعشم أن الاتفاق والمحبة الذين بين الجيوش
٣٨. الانكليزية والجيوش العثمانية تكون دايمة ومتصلة
٣٩. وثابتة ويتذكروا دايما مجدهم وبطشهم وأخيرا خلاص
٤٠. هذه الأقطار المصرية العظيمة تحريرا فى شهر القعدة ١٢١٧

كتبة بإذنه	الكورنيل	محضر بامر
ريوا رولا	بريسفورد	حضرة الجنرال
كتخدا حاكم	حاكم الثغر	سطورة جنرال
الثغر		العام وقايد
		جيوش الانجليز

ملحق رقم(٢)

نشر ترجمة النسخة التركية لوثيقة المعاهدة :

١. أمر افندينا صاحب الدولة خورشيد باشا .
٢. التمس صاحب المهابة والاحترام جناب الجنرال استوراد من طرفنا بخطاب منذ فترة الإقامة في
٣. الإسكندرية مسافرا من طرف دولة إنجلترا الصديقة القديمة والحليفة للدولة العلية إلى ولاياتها .
٤. ومراعاة لخاطر صديقنا الجنرال المشار إليه طبقا لالتماسه تم قيد الشروط المدرجة والمبينة أدانه .
٥. هذا حتى لا يحدث تقصير مراعاة للرعاية والحبة الواضحة منذ القدم في حق أصدقائنا الأجانب .
٦. للإقامة بالإسكندرية وللخاطر المعتبر لصديقنا الجنرال هذه المرة .
٧. الباب الأول.
٨. عدم إسكان أي شخص من العثمانيين في المنازل الموجودة في الحي القاطن به آصدقائنا الأجانب .
٩. وتعيين رماة السهام وعسكر السكبان من طرفنا بجانب الحي المذكور للحراسة
١٠. الباب الثاني
١١. ألا يمنع من طرفنا ذهاب وإياب السواري والبيادة ليل نهار سواء لأعمالهم أو للترفيه
١٢. الباب الثالث
١٣. عدم وقوع ضرر من طرفنا قائلين افعلو هكذا وتصرفوا هكذا سواء لأهالي الإسكندرية أو
١٤. الرعايا سواء الذين في خدمة الأجانب قبل ذلك أو في
١٥. خدمة الأمراء وألا يمنعوا من طرفنا إذا عملوا في خدمة أصدقائنا الأجانب بعد ذلك
١٦. وقد تم تسليم نص اتفاقنا هذا إلى الوكيل القنصل الانجليزي بناء على المنوال المشروح
١٧. لالتماس صديقتا الجنرال المشار إليه من طرفنا والمبين أعلاه وأنه تم تسليم تلك الورقة إلى يد.
١٨. صديقنا المشار إليه حتى لا يحدث تصرف من طرفنا خلاف الاتفاق سالف الذكر في مدة إقامتنا
بالإسكندرية في ١١ذي القعدة ١٢١٧هـ.

١٨١

٧٥٧ [illegible]

[illegible]

باب اول

٧٥٨ [illegible]

[illegible]

باب ثاني

٧٥٩ [illegible]

[illegible]

باب ثالث

٧٦٠ [illegible]

[illegible]

٧٦١ [illegible]

[illegible]